

قرار :

مادة ١ - ينشأ بمدينة أسوط فرع لجامعة الأزهر يتكون من الكليات الآتية :

(أ) كلية أصول الدين .

(ب) كلية الشريعة والقانون .

(ج) كلية اللغة العربية .

وتتبع هذه الكليات جامعة الأزهر بالقاهرة وتتكون وظائف أعضاء هيئة التدريس بها وبمبيلاتهما بجامعة الأزهر بالقاهرة وحدة واحدة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء اللجنة العليا لشئون النقل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٩ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء اللجنة العليا لشئون النقل الداخلي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل اللجنة العامة لشئون النقل الداخلي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٧ بتقل تبعية مصلحة الموانئ والمنازل إلى وزارة النقل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري والشركات التابعة لها لوزير النقل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٦٩ بتقل تبعية الهيئة العامة للطيران المدني لوزير النقل ؛

قرار :

مادة ١ - تشكل لجنة تسمى اللجنة العليا لشئون النقل وتلحق بوزارة النقل .

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بما يأتي :

(١) تنسيق مرافق النقل البرية والبحرية والجوية في جميع أنحاء الجمهورية بما يكفل تحقيق الصالح العام .

(ب) إعداد تخطيط شامل لتوزيع الحركة والمنقولات بين وسائل النقل البرية والبحرية والجوية توزيعاً يحقق المصلحة العامة للإفادة من مزايا كل وسيلة من الوسائل والنظري والمشروعات التي يتطلبها تنفيذ هذا التخطيط .

(ج) النظر في التعريفات وأجور ورسوم النقل التي يطالب وضعها أو تعديلها لأي مرفق من مرافق النقل وإصدار توصيات في هذا الشأن وكذلك التوصية بتقسيم التعريفات المشتركة بين مشروعات النقل المختلفة إذا لم تتفق تلك المشروعات فيما بينها على تقسيم تلك التعريفات في الفترة التي تحددها .

(د) النظر في المسائل التي تثار بين مرافق النقل المختلفة بخصوص التعريفات والأجور أو أي شأن آخر من شئون نقل الركاب والبضائع منعا للناقصة غير المشروعة فيما بينها .

(هـ) التنسيق بين وسائل النقل المختلفة في شأن التعاون بينها في القيام بعملية من عمليات النقل في أي منطقة من المناطق أو فيما بين عدة مناطق مختلفة .

(و) جميع المسائل التي يرى وزير النقل عرضها على اللجنة .

مادة ٣ - تشكل اللجنة برئاسة وزير النقل وعضوية كل من :
- وكلاء وزارة النقل .

- رؤساء مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات العامة التابعة لوزارة النقل .

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني .

- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطيران العربية المتحدة .

- وكيل وزارة الخزانة .

- وكيل وزارة الإدارة المحلية .

- المديرين العاملين للصالح التابعة لوزارة النقل .

- مستشار الفتوى والتشريع لوزارة النقل .

- ثلاثة أعضاء على الأكثر يعينهم وزير النقل .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٣ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٣ لسنة ١٩٦٣ بفتح اعتماد إضافي
باستخدامات الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - فياعدا الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة للإصلاح الزراعي تتولى وزارة الزراعة والمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة والمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني الإشراف على الشؤون الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية في محافظة كفر الشيخ كل فيما يخصها .

مادة ٢ - يرخص للجهات المبينة في المادة السابقة بالخصم بمقرتها على الاتهادات المدرجة بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمخصصة لمحافظة كفر الشيخ المتبقية عند صدور هذا القرار ، مع وضع الأفراد والمعدات في المحافظة المذكورة تحت تصرف وزارة الزراعة والمؤسستين المشار إليهما حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٠/١٩٦٩ على أن تنقل هذه الاعتمادات إلى تلك الجهات في السنة المالية القادمة ١٩٧١/١٩٧٠

مادة ٣ - على وزراء الزراعة والإصلاح الزراعي والخزانة والتخطيط تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

مادة ٤ - يجوز للجنة أن تؤلف لجانا فرعية من بين أعضائها ولها أن تضم إلى هذه اللجان أعضاء يمثلون القطاعات التي لها علاقة بنشاطها ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير النقل ، كما يجوز لهذه اللجان أن تستعين في أعمالها بخبراء مقابل مكافآت يحددها وزير النقل .

مادة ٥ - يجوز لوزير النقل أن يعين من بين أعضاء اللجنة مقررا يتولى الأعمال الإدارية للجنة بين فترات الانقضاء ومتابعة تنفيذ قراراتها .

مادة ٦ - ياتى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وكل ما يخالف هذا القرار من أحكام .

مادة ٧ - على وزير النقل تنفيذ هذا القرار ما صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٢١ لسنة ١٩٦٩

بإعادة تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية
من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين عمال المطابع العائدين من المملكة العربية السعودية بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية واستثنائهم من أحكام كادر العمال ومن قواعد الكشف الطبي ؛

قرر :

مادة ١ - يعاد تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه من ممثلين عن وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، وتتولى هذه اللجنة إعادة النظر في المكافآت التي يستحقها عمال المطابع الذين الحقوا بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية وفقا لأحكام القرار سالف الذكر ، وتعرض اقتراحات هذه اللجنة على مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية لاعتمادها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر